

العبور في ردها هذا من الأخرى التي يجمع التأنيح والمنسوخ
 في حق صريح في نسخ نهي الرجال عن زيارتها وأجمعوا على أن
 زيارتها سنة لهم وإنما النسا فبين خلاف لا يجابا قد مناه
 وقد مناه من متعين قال النسا لا يدخل في خطاب الرجال وهو
 الصحيح عند الأصوليين وإنما الإنبان في الأسيمة فسبق بيانها
 في كتاب الإيمان في حديث وفد عبد القيس وساق بقية في
 كتاب الأثرية إن شاء الله تعالى وإنما الأصاحي فساق أيضا
 في بلم بأن شاء الله تعالى **قوله** إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 قيل نفسه بشافص فلم يصل عليه المشافص سها عرض وأجدها
 يستفص كسر الميم وفتح القاف وفي هذا الحديث دليل لمن يقول
 لا يصلي على قاتل نفسه لعصيانة وهذا مذهب عمر بن عبد العزيز
 والأوزاعي وقال الحسن والبخاري وقادة ومالك وأبو حنيفة
 والثوري رحمهم الله وخاهر العلماء يصلي عليه وإبا بوعن هذا الحديث
 بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل عليه بنفسه زجر الناس عن
 مثل فعله وصل على الصحابة رضي الله عنهم وهذا كما ترك النبي
 صلى الله عليه وسلم في أول الأمر الصلاة على من عليه ذنب زجر
 لهم عن التناهل في الاستدانة وعن أهال وفايها وأمر الصحابة
 رضي الله عنهم بالصلاة عليه فقال صلى الله عليه وسلم صلوا على
 صاحبكم قالت الغاصي رحمه الله مذهب العلماء كافة الصلاة
 على كل مسلم ومحدود وموجود قاتل نفسه وولد الزنا ومن
 مالك وغيره إن الأمر بحسب الصلاة على منقول في حد وإن
 أهل الفضل والصلاح لا يصلون على الضايق زجر لهم وعن
 الزهري لا يصلي على المرحوم ويصلي على المقتول في فصاح وقال
 أبو حنيفة لا يصلي على مجارب ولا قاتل العيبة الباغية وقالت
 فتاة لا يصلي على ولد الزنا وعن الحسن البصري لا يصلي على الغاصي

كتاب الزكاة

الزكاة في اللغة النماء والتطهير والمال ينمو بها من حيث لا يرى
 وهي مطهرة للوثر بها من الذنوب وقيل ينمو بها عند الله تعالى
 وسيت في الشرع زكاة لوجود المعنى اللغوي فيها وقيل لأنها تركت
 صاحبها ونسبها بصحة إيمانه كما سبق في قوله صلى الله عليه وسلم
 والصلة قة برهان فالواو سببت صدقة لأنها دليل الصدقة
 لصاحبها بصحة إيمانه بظاهره وباطنه قال القاضي قال المازري
 رحمه الله قد فهم الشرع أن الزكاة وجبت للموتاة وأن الموتاة
 لا يكون إلا في مال له بال وهو النصاب ثم جعلها في الأموال النامية
 وهو الثمن العين والزرع والماشية وأجمعوا على وجوب الزكاة
 في هذه الأنواع واختلغوا فيما سواها كالعروض فأجمعوا وجوب
 زكاة العروض والجرح داوود ينعها نعلما بقوله صلى الله عليه
 وسلم ليس على المسلم في عيب ولا عرض صدقة وتخله الجمهور على
 ما كان للعتية وحدود الشرع نصاب كل جنس بما يجمل الموااة
 فنصاب الفضة خمس وأوق وهو ما يتجر درهم سبعم تحديث والإجماع
 وأما الذهب فمسترون متقالا والمعتول فيه على الإجماع قالت
 وقد حكى فيه اختلاف شاذ وورد فيه أيضا حديث عن النبي
 صلى الله عليه وسلم وأما الزرع والثمار والماشية فانصبها

بإل